الصهيونية. وبلا شك، فان تلك الميول كانت سبباً اساسياً». وقد اكد ذلك حاييم وايزمان بقوله ان «قدوم هربرت صموئيل الى فلسطين، كأول مندوب سام، يمثل ختام فصل هام في الصهيونية السياسية، وبداية لعهد جديد تمثل في اتساع النفوذ اليهودي في فلسطين»(٨٩).

وقد جعل شكل الحكم على طراز المستعمرات. فالمندوب السامي هو السلطة الاعلى ويتصل بوزير المستعمرات؛ وفي ذلك نسف لمفهوم الانتداب، وهو امر متعمد لتنفيذ الجانب الاسرائيلي من الوعد المشؤوم. «وقد تفنن صموئيل في ايجاد الطرق الفعالة لتأييد الوطن القومي، فعين احد غلاة الصهاينة (نورمان بنتويش) نائباً عاماً، وترك له اعداد القوانين والانظمة التي لا تنشر الا بموافقة حكومة لندن مع حق سنّها، وجعل نسبة الموظفين اليهود طاغية (أربعة اضعاف العرب)؛ كما جعل مدير التجارة العام ومدير الهجرة والجوازات يهوديين. واقام على رأس كل دائرة موظفاً انكليزياً او يهودياً، واعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية، وترك لليهود ان يستقلوا بادارة معاهدهم ومدارسهم، في حين كانت المدارس والمعارف العربية بيد الانكليز»(٩٠).

وشرع صموئيل هذا باتخاذ خطوات سريعة في عملية التهويد، قبل ان يسري نظام الانتداب، قانونياً، بثلاث سنوات تقريباً؛ فاتخذ لنفسه صفة المشترع، فجعل على النقد والطوابع كلمة «ارض ـ اسرائيل» كترجمة لكلمة فلسطين. وحين سأله احد كبار الموظفين عن هذه السياسة التي يتبعها لايصال اليهود الى حكم فلسطين، اجاب: «يؤسفني ان لا استطيع ان اطمئنك من هذا القبيل. ان السياسة سياسة حكومة جلالته، وقد جئت لانفذها، وهي تشجيع هجرة اليهود الى حد ان يصيروا اكثرية في خلال خمسين عاماً، او مائة عام، وعند ذلك يكون لمصالحهم من التفوق ما يضمن انشاء حكومة يهودية في فلسطين»(٩١).

تبدو من هذا النص الصراحة والوضوح في النهج الذي أرادت بريطانيا السير فيه لاقامة الكيان الصهيوني. وفي سبيل تحقيق ذلك، نجد المندوب السامي هذا قد اتخذ سلسلة من التدابير الآيلة الى تحقيق الهدف البريطاني ـ الصهيوني المشترك. فعلى سبيل المثال، أصدر عفواً متحيزاً عن يهود مسجونين بسبب الاضطرابات الدامية التي قام بها الفلسطينيون واصطدموا باليهود في نيسان (ابريل) عام تعيينه. تلك الاضطرابات التي نادت بالوحدة السورية والاستقلال وسقوط الانتداب والصهيونية(٩٢).

وعلى صعيد اقتصادي، شرعت حكومة الانتداب في اعطاء الاملاك الاميرية لليهود، واقفلت المصرف الزراعي، وحجزت اراضي الفلاحين ومواشيهم تسديداً للقروض، ورفعت الضرائب، وعمدت الى عدم السماح بتصدير الفائض من الانتاج الزراعي، واعطت امتياز توليد الكهرباء لروتنبرغ اليهودي، ومنحت اليهود استثمار مياه الانهر والبحيرات والثروات المعدنية، وسنت قوانين لحماية الصناعات اليهودية، وقررت اعفاء ما يستورده اليهود من مواد اولية، لكنها اطلقت حرية التجارة امام ما ينتجه الفلسطينيون. الى جانب ذلك، فتحت باب الهجرة اليهودية الى فلسطين على مصراعيه، واتاحت لليهود الحصول على الجنسية بشكل مباشر ودون عوائق(٩٣). ومارست أيضاً، ضغوطات واغراءات لحمل الاقطاعيين خاصة، الذين هم خارج فلسطين، من لبنانيين وسوريين، على بيع املاكهم لليهود.

علاوة على هذا، اتاحت ادارة الانتداب للوكالة اليهودية، بالاضافة الى الاشراف على المعاهد والمدارس اليهودية، الاشراف على قوات عسكرية صهيونية اشرف ضباط بريطانيون على تدريبها.